التكامل الإقليمي الأفريقي

- دراسة تحليلية في متطلباته ومحدداته -

المدرس الدكتور
أمير نجم عبود
الجامعة الإسلامية - النجف الأشرف
ameer.najm@iunajaf.edu.iq

African regional integration
(An analytical study of its requirements and obstacles)

Lect. Dr.
AMEER NAJM ABBOOD
Islamic university in An Najaf

الملخص:

يكتسب موضوع البحث (التكامل الاقليمي الافريقي) أهمية كبيرة، وذلك لتشعب وكثرة العوامل المؤثرة فيه، فضلاً عن تعدد متغيراته، تم معالجة هذا الموضوع بطريقة استشرافية، بواسطة تحديد أبرز المرتكزات والسياسات التي ينبغي العمل بموجبها، لغرض تحقيق التكامل في القارة الافريقية، هذه المتطلبات ستكون شاملة لجميع المستويات، سواء أكانت سياسية أم أمنية أم مؤسسية أم اقتصادية أم اجتماعية، لكن تبقى عملية التكامل الافريقي تواجه الكثير من التحديات، وعلى هذا الأساس تم تحديد هذه العوائق ومعرفة تفاصيلها ومسبباتها وآثارها على تلك العملية، إذ تمثلت تلك المحددات بظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني في أجزاء من القارة الافريقية، وضعف الالتزام من قبل الدول الافريقية بعملية التكامل، نظراً لتمسكها بسيادتها، والطابع الفوقي لعملية التكامل، وقاعدة الاجماع والتوافق، وتعدد المنظمات الاقليمية في القارة، الأمر الذي يشتت الدول الافريقية بين هذه المنظمات، فضلاً عن تأثير ذلك على جهود التكامل سلباً، في الوقت نفسه، هناك مشاكل اقتصادية عدة تواجه عملية التكامل في افريقيا. لذا أن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها تتمثل بـ: (لا يمكن تحقيق عملية التكامل الاقليمي الافريقي وفي المستويات كافة- السياسية والأمنية والاقتصادية – ما لم تحدد عوائق تلك العملية، ومن ثم ينبغي دعم هذه العملية من الدول الافريقية، عبر إعطاء الدور اللازم لمؤسسات التكامل للقيام بمهامها المرسومة لها وفقاً للأهداف الموضوعة.

الكلمات المفتاحية: القارة الافريقية، المنظمة الاقليمية، التكامل.

Abstract:-

Subject of the research (African regional integration) acquires great importance, due to the complexity and many factors affecting it, as well as the multiplicity of its variables. This topic has been handled in a forward-looking manner, by defining the most pillars and policies that should work accordingly, for the purpose of achieving integration on the African continent, these requirements will be comprehensive for all levels, whether political, security, institutional, economic or social, but the process of African integration remains facing many challenges, and on this basis these obstacles were identified and their details, causes and effects on that process were identified, as those obstacles were the phenomenon of political and security instability In parts of the African continent, and the weak commitment of African countries to the integration process, due to their adherence to their sovereignty, the epitaxial impress of the integration process, the correspond and consensus base, and the multiplicity of regional organizations on the continent, which is what lead to disperses African countries among these organizations, as well as the impact of that on integration efforts Negatively, at the same time, there are several economic problems facing the integration process in Africa. Therefore, the most prominent results that were reached are: (The process of African regional integration cannot be achieved at all levels - political, security and economic - unless obstacles to that process are identified, and then this process should be supported by African countries, by giving the necessary role to integration institutions to implement With its assigned tasks according to the set goals.

Keywords: African continent, regional organization, integration.

المقدمة:ـ

عانت القارة الافريقية الكثير من المشاكل والأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، بدءاً بحقبة الاستعمار وما تخللها من استغلال لشعوب القارة وثرواتها والسيطرة الجيوسياسية، ومروراً بمرحلة ما بعد الاستعمار (الاستقلال) وما أفرزته من اضطرابات داخلية ومشاكل بين دول القارة، وانتهاءً بمرحلة العولمة، التي جرى فيها تهميش القارة الافريقية سياسياً واقتصادياً، ونظراً لضعف غالبية الدول الافريقية في النظام السياسي الدولي، وعدم تمكنها من بناء مكانة دولية لها أو مجابهة النفوذ والسيطرة للوحدات الدولية اتجاه اراضيها، عملت هذه الدول على تفعيل العمل المشترك للحفاظ على المصالح المشتركة في جميع المراحل المذكورة أعلاه، فكانت بداية العمل المشترك هو التخلص من الاستعمار عبر منظمة الوحدة الافريقية السابقة (حالياً الاتحاد الافريقي)، ثم تنسيق العمل والتعاون من أجل تحقيق الأمن والاستقرار السياسي في القارة، ومن ثم محاولة تفعيل التكامل في المستويات المختلفة، سواء أكانت سياسية أم أمنية أم اقتصادية، لغرض بناء مكانة دولية تضمن بها المحافظة على حقوق شعوب القارة، ومن هنا تكمن **أهمية موضوع البحث**. أما **إشكالية البحث** يمكن أن تتركز في الآتي: (ما هي متطلبات عملية التكامل الافريقي؟ وما هي التحديات التي تواجه هذه العملية؟). في حين تبرز **فرضية البحث** بـ: (هناك جملة من المرتكزات السياسية والأمنية والاقتصادية التي ينبغي العمل على تحقيقها لغرض تفعيل عملية التكامل، وفي الوقت نفسه يجب تحديد العوائق التي تواجه هذه العملية على المستويات كافة). ولغرض تتبع موضوع البحث علمياً سيتم الاعتماد على **منهج التحليل النظمي**. أما **هيكلية البحث** توزعت على النحو الآتي: المبحث الأول: عوامل تفعيل التكامل الاقليمي الافريقي، المطلب الأول: عوامل تفعيل التكامل الافريقي سياسياً وأمنياً ومؤسسياً واجتماعياً، المطلب الثاني: عوامل تفعيل التكامل الافريقي اقتصادياً، المبحث الثاني: محددات التكامل الاقليمي الافريقي، المطلب الأول: المحددات السياسية والأمنية لعملية التكامل الافريقي، المطلب الثاني: المحددات التنظيمية والاقتصادية لعملية التكامل الافريقي.

المبحث الأول

عوامل تفعيل التكامل الاقليمي الافريقي

ينبغي العمل بموجب متطلبات عدة لغرض تحقيق عملية التكامل الافريقي، وعلى مجموعة من المستويات، سواء أكانت سياسياً أم أمنياً أم مؤسسياً أم اجتماعياً أم اقتصادياً، فإذا تم وضع هذه السياسات والعمل وفقاً لخطط واقعية ومنطقية ستتحقق عملية التكامل المنشودة، إذ يجب أن تتلائم الوسائل المتوفرة مع الأهداف الموضوعة مع الأخذ بالحسبان البيئة المحيطة داخل القارة الافريقية وما يكتنفها من مشاكل وأزمات عدة، ولمعرفة تفاصيل هذا الموضوع سيتم تقسيمه على النحو الآتي: المطلب الأول: عوامل تفعيل التكامل الافريقي سياسياً وأمنياً ومؤسسياً واجتماعياً، المطلب الثاني: عوامل تفعيل التكامل الافريقي اقتصادياً.

المطلب الأول

عوامل تفعيل التكامل الافريقي سياسياً وأمنياً ومؤسسياً واجتماعياً

تتطلب عملية تفعيل التكامل الافريقي في البداية جملة من الخطوات السياسية والأمنية والاجتماعية، لذا سيتم تقسيم هذا المطلب إلى: أولاً: العوامل السياسية والأمنية، ثانياً: العوامل المؤسسية والاجتماعية.

أولاً: العوامل السياسية والأمنية

تؤثر الإرادة السياسية على تفعيل عملية (التكامل)(*) الافريقي إلى حدٍ كبير، إذ تعد المشكلات السياسية والصراعات الاثنية والحروب الأهلية التي تعاني منها القارة الافريقية، من أبرز المعوقات التي تعاني منها الدول والمنظمات في هذه القارة، لذا لا بد من توفير الاستقرار السياسي الداخلي لهذه الدول لإتمام عملية التكامل[1]، والكثير من الدول الافريقية تعاني من عدم تداول السلطة سلمياً، فعانت القارة الافريقية الكثير من العنف بسبب الصراعات بشأن السلطة السياسية، مما انعكس ذلك على تسريع عملية التكامل، وبذلك تراجعت فاعلية تجارب التكامل هناك، فضلاً عن ضعف النظم السياسية لبعض الدول المشاركة في التجمعات والمنظمات الافريقية، بل البعض من هذه الدول بينها نزاعات حدودية، وغياب الحكم الرشيد لبعض انظمة الحكم، الأمر الذي يدفع مواطني تلك الدول

إلى التشكيك في قدرة تلك الأنظمة بتحقيق عملية التكامل. بناءً على ذلك، تظهر الحاجة إلى تطوير وتحسين الأنظمة السياسية، فضلاً عن تسوية الأزمات السياسية التي تعاني منها الدول الافريقية[٢]. إذ تعد قضية السلم والأمن في أفريقيا من أخطر القضايا فيها، ويعني غيابها غياب التنمية بكل مستوياتها، وهروب الموارد البشرية والمالية، وتبديد ثروات الدول الافريقية، ثم التأثير سلباً على برامج الاصلاح السياسية والاقتصادية[٣].

يعد الاستقرار السياسي في دول القارة الافريقية أحد المرتكزات الأساسية التي تحقق التكامل الاقتصادي والمستويات الأخرى، لكن متطلبات تحقيق الاستقرار السياسي تتمثل في ضرورة تداول السلطة سلمياً وديمقراطياً، وتحقيق الشرعية وسيادتها، ووضع استراتيجيات تتسم بصفة الاستمرار، لا سيما الاستراتيجيات التي تشمل تحديد توجهات السياسات الخارجية[٤]. عليه، ينبغي تعزيز الحكم الجيد، وبناء مؤسسات سياسية ودستورية شرعية على المستويات كافة، لا سيما المتعلقة بالسلطة السياسية، فضلاً عن ذلك انشاء مؤسسات وطنية تتولى تفعيل السياسات التكاملية الاقليمية، كل ذلك سيساعد على تحجيم احد المحددات التي تواجه التكامل الاقليمي في افريقيا، وهي عدم الالتزام بما يتفق عليه بين الدول الافريقية[٥]. يساعد على ذلك، ما أشار إليه القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي، والذي أكد في مبادئه على ضرورة وضع سياسة دفاعية مشتركة، وحق تدخل الاتحاد في دولة تحدث فيها أوضاع خطيرة بناءاً على قرار المؤتمر، وتعزيز الاعتماد على الذات ضمن اطار الاتحاد، ورفض التغييرات السياسية غير الدستورية في الدول الاعضاء[٦]. خير مثال على ذلك: عندما رفض الاتحاد الافريقي الانقلاب العسكري في (٦) آب ٢٠٠٨ في موريتانيا، الذي قام به المجلس الأعلى بقيادة الجنرال (محمد ولد عبد العزيز)، الأمر الذي كان له صدى شعبي موريتاني ايجابي[٧].

يدعم هذه المتطلبات عمل (الاتحاد الافريقي)[*] بواسطة مجلس السلم والأمن التابع له وعبر آليات محددة، لغرض تحقيق التنسيق والتكامل في العمل الأمني والسياسي على مستوى القارة، وهذه الآليات هي[٨]:

١- هيئة الحكماء، تتكون من خمس شخصيات لها مكانة مميزة لدى المجتمعات الافريقية، يعينون هؤلاء لمدة ثلاث سنوات من قبل المؤتمر، ويختارهم رئيس

المفوضية بالتشاور مع الدول الاعضاء، ووظيفتهم تقديم النصح إلى مجلس السلم والأمن الأفريقي في جميع المسائل المتعلقة بالسلم والأمن في القارة.

٢- نظام الانذار القاري المبكر، يتكون هذا النظام من وحدة مركزية للمراقبة والرصد، ويتكون من (٢١) عضواً، فضلاً عن الرئيس.

٣- القوة الافريقية الجاهزة، مهمتها منع الصراعات الداخلية والحدودية بين الدول الافريقية قبل وقوعها، والتعامل مع الصراعات فور وقوعها دون انتظار، وردع أي عدوان خارجي على القارة، ومنع تدويل الصراعات الافريقية، تتكون هذه القوة من لجنة أركان الحرب، وفرق جاهزة متعددة الأفرع، تضم عناصر مدنية وعسكرية، وتكون جاهزة للانتشار في حال كلفها المجلس أو المؤتمر.

٤- صندوق السلم، يكون تمويل هذا المجلس من الاعتمادات المالية للاتحاد الافريقي، ومن مساهمات الدول الاعضاء والمعونات الطوعية والتبرعات سواء من داخل القارة أم خارجها.

منحت المادة السابعة من البروتوكول الخاص بمجلس السلم والأمن الافريقي العديد من السلطات إلى هذا المجلس ويباشرها بالتعاون مع المفوضية، ولعل أبرزها[٩]:

أ- القيام بمهام صنع السلام لتسوية الصراعات اينما تحدث.

ب- تشكيل بعثات دعم السلم ونشرها.

ج- ترقب الخلافات والصراعات ومنعها، والسياسات التي قد تؤدي إلى الابادة الجماعية، والجرائم ضد الانسانية.

ح- فرض عقوبات عندما يحدث تغيير غير دستوري للحكومة في الدول الاعضاء للاتحاد الافريقي.

د- ضمان تنفيذ الاتفاقيات الافريقية المختصة بمنع الارهاب ومكافحته والمواثيق والاتفاقيات الدولية والقارية والإقليمية المختصة بالموضوع نفسه.

تأسيساً على ذلك، أدار الاتحاد الافريقي أربع عمليات سلام في عام ٢٠١٦، إذ انتشر في

تلك العمليات (٢٢٠٠٤) فرداً، أغلبهم في بعثة الاتحاد الافريقي في الصومال (أميسوم)، الأمر الذي جعل الاتحاد الافريقي ثاني أكبر مساهم بالأفراد في عمليات السلام بعد الأمم المتحدة في ذلك الوقت، وإلى جانب بعثة (الأميسوم) في الصومال، أبقى الاتحاد على بعثتيه السياستين في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي، فضلاً عن بعثة المراقبة في بوروندي، المؤلفة من مراقبين لحقوق الانسان وخبراء عسكريين[١٠]. هذا الأمر أشاد به مجلس الأمن للأمم المتحدة وبدور الاتحاد الافريقي في بناء السلام بعد النزاع، فضلاً عن ترحيبه بالشراكة التي أقرت بين الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي في هذا المجال، وشدد على ضرورة بذل المزيد من التعاون بين المنظمتين، وإن الاتحاد الافريقي هو المسئول عن تأمين كل الموارد الضرورية، وهذا ما فعله الاتحاد عندما زاد من التخصيصات المالية لكل عمليات دعم السلام التي يقودها بنسبة (٢٥٪) بحلول عام ٢٠٢٠، وبغرض تحقيق هذا الأمر، فرض مؤتمر الاتحاد الأفريقي ضريبة بنسبة (٠.٢٪) على الواردات التي تدخل القارة، يعد هذا القرار كجزء من خارطة الطريق للسلم والأمن الافريقي ما بين عامي ٢٠١٦-٢٠٢٠، والتي فيها خطوات على مفوضية الاتحاد الافريقي والمجموعات الاقتصادية الاقليمية اتخاذها لجعل خارطة الطريق فعالة[١١].

ثانياً: العوامل المؤسسية والاجتماعية.

يتوقف نجاح التكامل بدرجة كبيرة على كفاءة ونوع الأجهزة والمؤسسات التي تشرف وتوجه نشاطه، لذا ينبغي على كل تكتل أن ينشأ مؤسسات وتنظيم تتلائم مع متطلباته، بسبب اختلاف الظروف والحاجة الذي تأسس عبرها ذلك التكتل، عليه يجب تعزيز القدرات التكاملية وترشيد المنظمات الاقليمية الافريقية المتعددة، التي يمكن عدها القاعدة الأساس لتحقيق التكامل الافريقي والأخذ بمناهج أكثر عملية، ومنح دور كبير للمثقفين والشباب والمختصين، والاهتمام بالمقومات الاستراتيجية والإدارية والفنية للمؤسسات الاقليمية المقترح تأسيسها أو القائمة، إذ الأخيرة لا بد من أعادة هيكلة بعضها ودمج البعض الآخر، وذلك من أجل تركيز الموارد وجعلها تحت تصرف المؤسسات ذات كفاءة عالية في الادارة، والقضاء على المنافسة غير الاعتيادية بين تكتلات اقليمية افريقية عدة التي تتداخل أهدافها، في الوقت نفسه، ينبغي تنسيق السياسات الاقتصادية داخل كل إقليم، من هنا يجب

أن يظهر دور الجماعة الاقتصادية الافريقية في ترشيد هذه التكتلات لمتابعة ادائها وتوجيه استراتيجيتها، وتقييم المشكلات التي تواجهها[١٢]، فضلاً عن تفعيل المنظومة الأمنية الأفريقية المشتركة لمجابهة قضايا التطرف الديني والتهريب عبر الحدود والصراعات المسلحة في القارة[١٣].

سيعزز ذلك كفاءة المنظمات الاقليمية، وتصبح مهامها أكثر وضوحاً، وتتعزز قدرتها على اتخاذ القرار، بسبب المرونة التي ستتمتع بها الأجهزة المكلفة بالتكامل، والدفع بالأخيرة بسرعة، هنا تأتي أهمية الإرادة السياسية للدول الافريقية لضمان الاجراءات التي يتفق عليها، وتوسيع مساهمات أصحاب المصالح الرئيسة، لا سيما القطاع الخاص بمراجعة السياسات واتخاذ القرار وإعداد المبادرات، فضلاً عن اقامة مؤسسات قطرية قوية، إذ قامت بعض الدول الافريقية بإنشاء وزارات للتعاون الاقليمي من دون أن تملك سلطة للتنسيق، وينبغي تعزيز العلاقة بين الهيئات الاقليمية، زيادة عن تنمية الموارد البشرية والقدرات البحثية والفنية والإدارية، نظراً لوجود حاجة لانتشار المعرفة وإدارة المعلومات، ووسائل الغرض منها تحويل قرارات الرؤساء إلى تشريعات، يقتضي من هذا ايجاد ترتيبات محلية على شكل لجان تنسيق بين الوزارات، وآليات للتشاور مع غرف التجارة وجماعات المصالح، كل ذلك سيدعم المواصلة والاستمرار بجهود التكامل[١٤].

من جهة أخرى، على الدول الافريقية المنضوية تحت لواء الاتحاد الافريقي أن تزيد من فاعلية بنك التنمية الافريقي وبنك الاستيراد والتصدير، اللذان يعدان من الوسائل المهمة لمساعدة تلك الدول اقتصادياً، يستطيع تنظيم ذلك المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أنشأه الاتحاد الافريقي، في الوقت نفسه، ايجاد تنسيق وتوافق بين المؤسسات الوطنية والإقليمية وتبادل البيانات والمعلومات، والتشاور قبل اتخاذ القرار وتنفيذه بعد صدوره والالتزام بالقواعد، وتجنب التعارض بين المؤسسات العاملة المحلية والإقليمية. ومن متطلبات القرارات الناجحة أن تكون من أعلى المستويات، الأمر الذي يدعو مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الافريقي للقيام بعمله وفقاً لهذا الإطار، كما يجب أن تكون مؤسسات التكامل للاتحاد الافريقي منبراً للتعبير عن مواقف القارة الإفريقية المشتركة في المفاوضات الدولية، لأن قدرة التنظيم الاقليمي في المفاوضة أكبر بكثير من قدرة الدول

بشكل منفرد، لا سيما اذا كان التنظيم الاقليمي متماسك، الأمر الذي يساعد على مواجهة تحديات العولمة والتنمية، ودعم مبادئ الحكم الاقتصادي والسياسي الجيد والسلام والاستقرار والديمقراطية، عليه، يجب تفعيل وتعزيز أجهزة الاتحاد الافريقي، لا سيما برلمان عموم افريقيا والمؤسسات المالية ، مثل: (بنك الاستثمار الافريقي والبنك المركزي الافريقي وصندوق النقد الافريقي، فضلاً عن المفوضية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي)[١٥]. يدعم ذلك القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي، فقد أولى أهمية كبيرة للتعاون السياسي والأمني، وهذا ما أشارت اليه المادتين الثالثة والرابعة منه، ومن بين ما تضمنته تعزيز المواقف الاقليمية الموحدة بشأن المسائل ذات الاهتمام بالقارة وشعوبها والدفاع عنها[١٦].

إن عملية التكامل الافريقي تتطلب مشاركة فاعلة من المجتمع المدني والقطاع الخاص والشباب والنساء، إذ القيادة السياسية تنجح عندما تعبر عن أهداف وتطلعات شعوبها، وعندما تمتلك هذه الشعوب إرادة التغيير من أجل تحقيق آمالها وطموحاتها، فقد نتج عن استطلاع رأي للمواطنين الافارقة بشأن موضوع دور المشاركة الشعبية في تحقيق التكامل الافريقي إلى تساوي نسب المؤيدين مع المعارضين، ويعد البعض أن العامل الثقافي المتمثل في تشكيل اتجاهات الرأي والوعي لدى المواطن، هو أحد الشروط الضرورية لتحقيق التكامل في افريقيا، وتعزيز ثقافة التكامل الاقتصادي لدى المواطن الافريقي هي أحد أهم الشروط اللازمة لإنجاحها، على أن تتحمل أجهزة الاعلام والثقافة والتعليم مسؤوليتها ضمن هذا المجال عبر تشكيل ثقافة التكامل لدى المجتمعات في افريقيا[١٧]، لا سيما أن من بين أهداف الاتحاد الافريقي هو تعزيز المبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد، وتعزيز وحماية حقوق الانسان والشعوب[١٨].

بناءً على ما تقدم، حتى تتحقق عملية التكامل بشكلها الأمثل، وجب المراعاة والعمل بخطوات عملية منطقية وحقيقية، فالخطوات الأولى تبدأ من ضمان التزام الدول الافريقية بهذه العملية ودعمها بالأفعال السياسية من قبل القادة الافارقة، أما الخطوة الثانية، تتمثل في العمل على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في عموم القارة الافريقية، لا سيما الدول التي تعاني من أزمات داخلية، فضلاً عن تصفير الأزمات والمشاكل ما بين الدول. وتهيئة

الأجهزة الضرورية لدفع عملية التكامل نحو الأمام، وتعزيز عملها وإعطائها الدور الضروري ضمن هذا المجال. وحتى تترسخ عملية التكامل بشكلٍ أكبر، ينبغي مراعاة وإشراك القوى الاجتماعية الافريقية المؤثرة في هذه العملية، وجعل هذه الفئات (الاجتماعية) لها مصلحة في انضاج وتسريع عملية التكامل الافريقي.

المطلب الثاني

عوامل تفعيل التكامل الافريقي اقتصادياً

تعد المتطلبات الاقتصادية من المرتكزات الاساسية والمهمة، التي تعزز وتسرع وتتمم عملية التكامل الاقليمي الافريقي، لذا لا بد من التعرف بشيء من التفصيل بشأن هذا المرتكز، وعليه سيتم تقسيم هذا المطلب إلى: أولاً: الاهتمام بالبنية الأساسية. ثانياً: تقويم نتائج التكامل.

أولاً: الاهتمام بالبنية الأساسية.

في البداية تتمتع قارة أفريقيا بكميات كبيرة من الموارد الطبيعية التي تدخل ضمن صناعات عدة، فهي تحوي على ثلث احتياطي الثروات المنجمية في العالم، إذ تملك نحو (٨٩٪) من البلاتين في العالم، و(٨١٪) من الكروم، و(٦١٪) من المنغنيز، و(٦٠٪) من الكوبالت، وتستحوذ القارة الافريقية على خمس احتياطي العالم من الألماس والذهب واليورانيوم، فضلاً عن انتاج القارة نحو (٩.٥٪) من انتاج الطاقة في العالم، وحجم سوقها الاستهلاكي الكبير[١٩]، ولغرض استغلال هذه الثروات لصالح شعوب القارة، لا بد من الاهتمام بالبنية الأساسية، والتي تعد أحد المدخلات المعززة للتكامل الاقليمي، فيجب الاهتمام بحالة الطرق والاتصالات التي تربط اجزاء القارة الافريقية من أجل تخفيض تكاليف النقل وإلغاء قيود التجارة، إذ انشاء المطارات والموانيء والطرق سيزيد إمكانات التنمية الصناعية للدول التي تنشئها، سيتم ذلك بواسطة القيام بمشاريع مشتركة لإنشاء الطرق وشركات للنقل النهري والبحري والبري[٢٠]، يدعم هذا التوجه أهداف التكتلات الاقتصادية التكاملية التي تسعى دائماً إلى التنمية والتطوير في المجالات كافة[٢١].

إن انجاز وسائل النقل كالخطوط النهرية والبحرية ستخفض تكلفة النقل، ويساعد على نقل البضائع ذات الاوزان الثقيلة، ثم يتم تكامل خطوط السكك الحديدية والطرق البرية

الفرعية والرئيسة، وتكامل الخطوط الجوية لنقل البضائع ذات القيمة العالية، وتعد عملية ربط قارة افريقيا بشبكة اتصالات متقدمة من المدخلات المهمة التي تسهل تهيئة القاعدة الأساسية التي ينطلق منها التكامل السلعي، والذي يعد كبداية للتكامل الاقليمي المنشود، من جهة أخرى، ينبغي العمل على تكامل هياكل الانتاج في التكتلات الاقتصادية الافريقية[٢٢]، إذ أكد القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي عبر أهدافه على المستويين الاقتصادي والتقني، بواسطة تعجيل التكامل السياسي والاجتماعي الافريقي والاقتصادي، من خلال تهيئة الظروف المناسبة لتمكين القارة الافريقية من أخذ دورها المناسب في الاقتصاد العالمي، فضلاً عن تعزيز التنمية المستدامة وتكامل الاقتصاديات للدول الافريقية، وتنسيق السياسات بين المجموعات الاقتصادية الاقليمية، لغرض تحقيق أهداف الاتحاد الافريقي، وتعزيز البحث العلمي بالمجالات كافة، لا سيما في مجال التكنولوجيا والعلم[٢٣]، وإن تناسق المعلومات والبيانات الاحصائية يمثل أهمية كبرى في السياسات الاقتصادية، إذ التكتلات الاقتصادية الاقليمية تسعى إلى تنسيق سياساتها، ووضع اطار موحد لتلك السياسات لإنجاح عملية التكامل[٢٤].

ثانياً: تقويم نتائج التكامل.

تركز الاتفاقيات الافريقية (للمنظمات الفرعية)[*] على تحرير التجارة، لكن البعض يرى أن تحرير التجارة وحدها غير كافية لتقوية افريقيا اقتصادياً والقضاء على أزمات الدول، فالضعف الاقتصادي لا يتناسب مع متطلبات تشجيع التجارة البينية وتحرير الأسواق الوطنية، فلا جدوى من تكامل أسواق عناصر الانتاج والتجارة، نظراً لوجود فوارق بين الدول وصعوبات بإيجاد نظم تعويضية. ويرجع البعض فشل المنهج التقليدي للتكامل السوقي على اعتبار أن ترتيبات التكامل خطوة أولى نحو الانفتاح، وتعد كبديل لتحرير التجارة المتعددة الأطراف، لذا هناك اتجاه يدعو إلى الأخذ بمزيد من التحرير المنفرد للخدمات والسلع، ومنح الدول المجاورة للقارة ميزة الدولة الأكثر رعاية، واستعمال فعال لرأس المال المادي والبشري، وإجراء اصلاح ضريبي بالتوازي مع تحرير التجارة، بسبب العلاقة الترابطية بين الايرادات العامة وتحرير التجارة. لكن هناك اتجاه آخر يرى ضرورة تفادي التعامل اقليمياً مع التكامل التجاري، والتركيز على التعاون القطاعي وإقامة روابط

متعددة الاطراف وتنسيق المشروعات، على أساس المنفعة المتبادلة، في الوقت نفسه، ينبغي اتخاذ اجراءات لتنويع الصادرات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للاستفادة من السوق الاقليمية التي يتيحها التكتل الاقليمي. أما بنك التنمية الافريقي قد دعى بالأخذ بالاقليمية المنفتحة (الجديدة)، عبر الربط بين برنامج الاصلاح والتكامل، والجمع بين المبادرات الاقليمية والتحرير المتعدد والمنفرد، بواسطة انشاء تجمعات ذات بنية أساسية متطورة وأسواق كبيرة، والعمل على جذب الاستثمار واستعمال تكنولوجيا داعمة لكفاءة الانتاج. فضلاً عن انشاء مؤسسات ملائمة، إذ لا بد من معالجة المتطلبات من البنية الأساسية والمؤسسات، بواسطة اعادة توجيه السياسات الوطنية نحو المستوى الاقليمي[٢٥].

ينبغي الحد من تباينات منافع التكامل بين الدول الافريقية، والحد من أثرها على نصيب الفرد من دخل مواطني هذه الدول، ما يتطلب اجراءات مبكرة وترتيبات تتعلق بزيادة الطلب على عناصر الانتاج المتحركة المتمثلة بالعمل ورأس المال، فحرية انتقال هذه العناصر ستخفف التباينات في نصيب الفرد من الدخل. أما عناصر الانتاج الثابتة المتمثلة بالأرض والمباني ستتأثر قيمتها وأسعار خدماتها بموجب عوامل الطلب عليها بعد تحقيق التكامل من قبل الاتحاد الافريقي، حينها يجب وضع ترتيبات تعويضية لغرض تحقيق التوازن في النمو الاقتصادي، ويجب استعمال الاجراءات والأدوات المالية لتخفيض التباينات، زيادة على ذلك ينبغي أن يكون هناك تنسيق بين الارباح والتكاليف بين الدول المنضوية تحت لواء التكامل الافريقي، فضلاً عن الاعتماد على المنافسة في تحقيق توطن الصناعات في ظل الاتحاد، إذ اقامة سوق اقليمية مشتركة لا يوجد بها بعض القيود في داخل القارة لحماية الدول الضعيفة الأقل تطوراً سيضر مصالح تلك الدول، بسبب عدم قدرتها على فرض تعرفة جمركية لحماية صناعتها الناشئة، فتفقد جزء من مصادرها المالية، ومن جانب آخر، إذا ما فرضت تعرفة جمركية سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة للمواطنين[٢٦].

يمكن القول: إن وضع سياسة اقتصادية تنموية من قبل مؤسسات التكامل القائمة، تعد من المسلمات الأساسية لإنجاح عملية التكامل، طبعاً يتم ذلك بمساعدة الدول المنضوية تحت لواء هذه المؤسسات، الأمر الآخر، ينبغي الاهتمام والحفاظ على الموارد الطبيعية التي تتمتع بها القارة الافريقية، عبر تصحيح السياسات التي تعنى بالتكامل وتجديدها بشكلٍ مستمر،

والاهتمام بالبنية التحتية التي تدعم وتسهل عملية التكامل والاعتماد المتبادل بين دول القارة، كربط هذه الدول بشبكة من الطرق والسكك الحديدية، وإنشاء الموانيء والمطارات، فضلاً عن العمل بواسطة نظام اتصالات متطور، الأمر الذي يدعم توشيج العلاقات البينية والمصالح المشتركة بين هذه الدول، ويدفعها نحو العمل المشترك بواسطة أجهزة التكامل سواء القائمة أم التي تنشأ فيما بعد.

المبحث الثاني

محددات التكامل الاقليمي الافريقي

يواجه التكامل الاقليمي الافريقي مجموعة من التحديات، والتي تكون عائقاً أمام تحقيقه وإتمامه، تتمثل هذه التحديات بعدم الاستقرار السياسي والأمني في دول افريقية عدة، وضعف الدور الشعبي سواء في الأنظمة السياسية المحلية أم في مؤسسات التكامل، فضلاً عن تمسك الدول الافريقية بسيادتها المطلقة في المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية، مما نتج عن ذلك ضعف إرادة والتزام هذه الدول بعملية التكامل، ويقترن بذلك المحددات التنظيمية التي تواجه التكامل، عليه، سيتوزع هذا المبحث على مطلبين هما: المطلب الأول: المحددات السياسية والأمنية لعملية التكامل الافريقي، المطلب الثاني: المحددات التنظيمية والاقتصادية لعملية التكامل الافريقي

المطلب الأول

المحددات السياسية والأمنية لعملية التكامل الافريقي

إن أبرز المحددات السياسية والأمنية لعملية التكامل الاقليمي الافريقي هي: أولاً: عدم الاستقرار السياسي والأمني وغياب الديمقراطية، ثانياً: الطابع الفوقي لعملية التكامل، ثالثاً: التمسك بالسيادة الوطنية، رابعاً: ضعف الارادة السياسية والالتزام.

أولاً: عدم الاستقرار السياسي والأمني وغياب الديمقراطية.

حدثت في القارة الافريقية الكثير من الاضطرابات والفوضى السياسية، فضلاً عن انقلابات عسكرية ونزاعات عرقية وحدودية عدة، يرجع معظم ذلك إلى حقبة الاستعمار وما خلفته من ظواهر سلبية[٢٧]، فترجع أسباب الحروب والصراعات بين الدول الافريقية

إلى عدم اقتناعها بالحدود القائمة التي وضعها الاستعمار، أما الصراعات الداخلية حدثت بمناطق متعددة من القارة الافريقية نتيجة التنافر بين القبائل والجماعات المكونة داخل الدولة الواحدة، ويكون الصراع في الأغلب بشأن السلطة وتوزيع الموارد، الأمر الذي كان له ارتدادات سلبية على مختلف جوانب العمل، لا سيما جهود عملية التكامل الاقليمي بين الدول الافريقية[٢٨]. فالقارة الافريقية ازداد تهميشها على المستوى الدولي منذ ثمانينيات القرن العشرين ومروراً بانتهاء الحرب الباردة، لا سيما أنها لم تجد الاهتمام الكافي من قبل الدول الفاعلة في النظام السياسي الدولي، وإن ما يزيد من حدة عدم الاستقرار السياسي عامل ضعف الادارة السياسية وتراجع التنمية بمجمل مستوياتها[٢٩]. هذا الأمر انعكس سلبياً على حجم المساعدات التي كانت تتلقاها دول القارة الافريقية من المؤسسات المالية الدولية والدول المانحة، بالتوقف احياناً أو الانخفاض في أحيان أخرى، فضلاً عن انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية والتدفقات المالية لها، مع انتشار الفقر في اجزاء واسعة من دولها، وتزايد حدة الأزمات والحروب والمنازعات، مما أثر على التماسك السياسي وفقدان السيطرة الأمنية[٣٠].

إن من بين مخرجات ذلك هو تزعزع الثقة بالعمل الاقليمي، إذ ينتقل التوتر داخل الاجهزة التكاملية حتى ضمن الأطر الدبلوماسية، ولا تستطيع الدول الداخلة في صراع معين أو حرب أن تواصل طريقها نحو التكامل في ظل هذه البيئة المضطربة[٣١]. فضلاً علن النزاعات الداخلية في الدولة الواحدة، وهناك أسباب عدة تؤدي إلى تعاظم النزاع في بعض مناطق القارة الأفريقية، ومنها على سبيل المثال: منطقة شرق أفريقيا، هذه الأسباب هي[٣٢]:

١- استغلال النخب للمظالم المحلية.

٢- الهجرة وأنماط الحركة الرعوية المتغيرة.

٣- تدهور الأوضاع المعيشية.

ثانياً: الطابع الفوقي لعملية التكامل

يعنى بالطابع الفوقي سيطرت حكومات الدول الاعضاء على المؤسسات الاقليمية، إذ يقصد منه اعلاء السلطات والمصالح الوطنية في اتخاذ البدائل بالعملية التكاملية على حساب

المصالح المشتركة للدول، رغم أنه القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي أكد في نصوص عدة على دور المشاركة الشعبية في تدعيم أنشطة الاتحاد، هذا الأمر قد ورد في (ديباجة) القانون التأسيسي، وفيما يتعلق بأجهزة الاتحاد هناك جهازين مرتبطين بالمشاركة الشعبية، وهما كل من: البرلمان الافريقي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فضلاً عن نصوص قد وردت في أهداف الاتحاد ومبادئه، رغم ذلك هناك ضعف في انشطة الاتحاد على المستوى الشعبي، الأمر الذي يعد أحد العوامل المؤثرة سلباً على عملية التكامل، مما أثر على ثقة المواطن الافريقي اتجاه الاتحاد ومصداقيته، بسبب النظرة المسبقة ازاءه التي تفيد بأنه يخدم أغراض الأنظمة الحاكمة في الدول(٣٣).

ثالثاً: التمسك بالسيادة الوطنية

إن من المبادئ التي أكد عليها القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي، هي المساواة بين الدول الاعضاء واحترام الحدود القائمة عند الاستقلال(٣٤)، فالدول الافريقية ومن خلال مواقفها وفعلها السياسي حريصة على سيادتها الوطنية، فواجهت محاولات الحد من تلك السيادة في تجارب التكامل، ما يحد من فاعلية المؤسسات التكاملية، لإن فقدان الدول لجزء من سيادتها لصالح التكامل الاقتصادي يتسبب في اشكالية التأثير على استقلال القرار السياسي، فالدول الافريقية لديها هاجس من منح المزيد من الاختصاصات للكيانات التكاملية الاقليمية من السيادة الوطنية، ورغم ذلك بُرر هذا الأمر عندما انشأت منظمة الوحدة الافريقية (السابقة) لمجابهة الاستعمار، ولم يعد مبرراً بعد حصول الدول الافريقية على استقلالها وتقرير مصيرها. لكن التنظيم الاقليمي لن يكون فاعلاً ما لم يكن لهذا التنظيم سلطات فوق قومية أو عابرة للقومية، فمثلاً: الدول الافريقية تفتقر إلى قاعدة التوافق بخصوص العملة الموحدة، بل أصبحت غالبية تلك الدول تفضل العمل الفردي على حساب العمل المشترك الجماعي(٣٥)، بالرغم من انضواء الكثير من الدول الافريقية إلى التجمعات الاقليمية، لكن هذه الدول تواجه تحديات مصيرية سواء فردياً أم على مستوى التجمعات المنضمة إليها(٣٦).

رابعاً: ضعف الارادة السياسية والالتزام

تواجه المنظمات الاقليمية الافريقية العديد من التحديات المشتركة، لعل أبرزها: التعقيد

الذي نتج عن تداخل أبعاد ظاهرة التكامل مع أبعاد ظاهرة الصراعات الداخلية، يتبع ذلك حداثة تجربة التسويات السلمية ضمن اطار المنظمات الاقليمية، والإشكاليات السياسية المتعلقة بتوافق الارادة السياسية لدى الدول الاعضاء، وعدم التزامها، بشأن عمليات التسوية السلمية أو بتوفير التمويل أو غيرها من الأمور الأخرى الخاصة بالتنسيق والتعاون، وعدم تنفيذها القرارات الصادرة من مؤسسات التكامل، فضلاً عن اللجوء إلى طلب المساعدات من الخارج، وتضارب مصالح الدول الاعضاء في المنظمات الاقليمية، فكل هذه الأسباب تضعف عملية التكامل نظراً لتأثيراتها السلبية عليها(٣٧).

يتضح مما تقدم، أن البيئة السياسية والأمنية والمضطربة في أجزاء من القارة الافريقية لها تأثيرات سلبية على تفعيل عملية التكامل، إذ الأوضاع الأمنية هذه جاءت كمخرج للاختلافات والصراعات السياسية، سواء على المستوى المحلي أم على مستوى الخارج، فالتفاعل ما بين دول القارة يشوبه الكثير من الصراع نتيجة للنزاعات الحدودية أو التدخل بالشؤون الداخلية، في الوقت نفسه، تعاني الكثير من الدول الافريقية من حالة عدم الاستقرار السياسي بسبب تعارض الأهداف والتوجهات للأطراف الداخلية، وتتسم هذه الحالة في أغلب الأوقات باللعبة الصفرية، الأمر الذي يقيد حركة هذه الدول اتجاه عملية التكامل، إذ الأخيرة عندما يراد تحقيقها تتطلب توحيد الرؤى والمواقف والتوجهات والأفعال السياسية تجاهها، ويبدو تحقيق هذا الأمر صعباً في المستقبل القريب على أقل تقدير. يضاف إلى ذلك، عدم الجدية لكثير من دول القارة لتحقيق التكامل بشكله الأمثل، إذ لا زالت الدول الافريقية تتمسك بسيادتها المطلقة على أراضيها، وإن عملية التكامل حتى تتحقق، ينبغي التنازل عن بعض الصلاحيات لمؤسسات التكامل، فضلاً عن عدم اشراك فئات اجتماعية واقتصادية مؤثرة ضمن مؤسسات التكامل، فدائماً ما تتميز هذه المؤسسات بالطابع الفوقي الرسمي.

المطلب الثاني

المحددات التنظيمية والاقتصادية لعملية التكامل الافريقي

هناك عوائق تنظيمية واقتصادية عدة تؤثر في عملية التكامل الاقليمي الافريقي، لذا سيتوزع هذا المطلب على الآتي: أولاً: المحددات التنظيمية، ثانياً: المحددات الاقتصادية.

أولاً: المحددات التنظيمية

يمكن تأشير أبرز المحددات التنظيمية للتكامل الاقليمي الافريقي بالنحو التالي:

١ـ قاعدة التوافق الجماعي

أخذت معظم التنظيمات الاقليمية الافريقية بقاعدة التوافق الجماعي على مستوى اتخاذ القرارات، وفقاً لمبدئ احترام سلطة الدولة ورأيها، إذ لا يمكن فرض أي قرار عليها دون توفير الفرصة لها لإبداء الرأي أو الاعتراض على ذلك القرار، لتجنب الانشقاقات داخل التنظيم، وضمان تطبيق القرار من قبل جميع الدول الاعضاء، لكن هذه القاعدة كانت سبباً بحدوث مشكلات عدة، منها: إن الدول التي توافق على هذه القاعدة غير مجبرة على الالتزام بالتطبيق، ورسخت هذه القاعدة الطابع الفوقي وإعلاء المصالح الوطنية على حساب المصالح الجماعية، وفي الغالب أن عملية اتخاذ القرار تستغرق وقتاً ليس بالقصير لإنهاء المفاوضات، تالياً يتم الوصول إلى بديل تتوافق عليه الدول المعنية، ويكون القرار محاولة لإرضاء جميع الاطراف وخالي من أي محتوى تكاملي حقيقي(٣٨)، فضلاً عن أن الكثير من اللجان التي تُشكل لم تنجح في اداء مهامها التكاملية بسبب تقييد صلاحياتها، إذ أن قراراتها لا تصبح سارية المفعول بدون موافقة مؤتمر الرؤساء والحكومات الافريقي(٣٩).

٢ـ الانضمام المتعدد للدول الافريقية في التنظيمات الاقليمية

يوجد في القارة الافريقية ما يقرب (٥٣) دولة، سبعة وعشرون دولة منها منضوية إلى تجمعين اقليميين، وثمانية عشر دولة منضوية إلى ثلاثة تجمعات، في حين الكونغو الديمقراطية هي دولة عضو في أربعة تجمعات، لكن الدول التي تقتصر عضويتها بتجمع واحد عددها سبعة، ويعد ذلك معوقاً أساسياً في تحقيق التكامل القاري الافريقي(٤٠)، إذ أن هذه التكتلات الاقليمية المتعددة في القارة الافريقية تتداخل أهدافها وسياساتها، إذ لكل تكتل أهدافه وسياسته الخاصة به على المستويات كافة سواء أكانت سياسية أم اقتصادية، وإن الغرض المعلن من انشاء هذه التكتلات هو التعاون بين الدول الاعضاء أو مع العالم الخارجي(٤١).

٣ـ القصور في آليات التكامل وتعطيل اجراءات تطبيقه

أدى طموح المنظمات الاقليمية وعدم الواقعية في التوقيتات الزمنية التي وضعتها لتحقيق أهدافها إلى توقعات بمنافع لم تتحقق واقعياً، وتم وضع مشروعات ضخمة لكنها

خاوية المضمون من قبل الرؤساء الافارقة وغير مقرونة بوسائل واقعية لتنفيذ تلك المشروعات، في الوقت نفسه أن انضمام الدول الافريقية في أكثر من تنظيم من دون تدقيق متطلباتها ومنافعها، يترتب عليه افتقار الموارد اللازمة لتنفيذ السياسات والبرامج والخطط الاقليمية، وذلك مثل عائق أمام التكامل فحد من فاعليته، فمثلاً: اقتصر تحرير التجارة البينية على ازالة الرسوم الجمركية دون القيود الأخرى، كالقيود الكمية وتحديات حركة عوامل الانتاج والعوائق الادارية والقانونية، ما أثر على توسع التبادل البيني سلبياً. من جهة أخرى، إن اختيار أسلوب التفاوض المتوالي لاختيار منتجات يجري تخفيض الرسوم عليها بدلاً من اقرار جدول محدد للتخفيض للسلع جميعاً، سمح ذلك للدول الاعضاء استبعاد عدد كبير من السلع، هذا الأمر قلل مجالات الكسب من التكامل، ولم يعط الاهتمام الكافي لغرض توفيق السياسات التجارية وتصفير العوائق المؤثرة على الاستيراد(٤٢).

من جانب آخر، إن عملية التكامل الأمنية بواسطة مجلس السلم والأمن الافريقي تحتاج إلى تخصيصات مالية ضخمة، فهذه الأموال من الصعوبة توفيرها محلياً من الدول الأفريقية، إذ هذه الدول ذاتها تخصيصاتها المالية العسكرية ضعيفة مقارنة ببقية دول وقارات العالم والجدول رقم (١) يوضح ذلك، وفيه تطور الانفاق العسكري بحسب بعض المناطق من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٦.

جدول (١): الانفاق العسكري لمناطق مختارة بين عامي ٢٠٠٧ـ٢٠١٦

المناطق الجغرافية	السنوات									
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
أفريقيا	٢٦.٥	٣١.٠	٣٢.٠	٣٣.٦	٣٦.٩	٣٧.٢	٤٠.٥	٤٢.١	٣٩.٧	٣٩.٢
الأمريكات	٧١٥	٧٦٨	٨٢٢	٨٤٢	٨٣٢	٧٩٧	٧٤٣	٦٩٩	٦٧٨	٦٨٣
آسيا وأوقيانيا	٢٧٩	٢٩٦	٣٣٥	٣٤٣	٣٥٧	٣٧٢	٣٩٢	٤١٤	٤٣٦	٤٥٦
أوروبا	٣٢٤	٣٣٢	٣٣٨	٣٣١	٣٢٥	٣٢٦	٣٢٠	٣٢٢	٣٣٣	٣٤٢

ملاحظة: الأرقام بمليارات الدولارات الأمريكية.
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: نان تيان وآخرون، التطورات العالمية في الإنفاق العسكري، من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي)، تعريب: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧، ص٣٨٦.

يبدو أن عملية التكامل تواجه تحدياً صعباً، الذي يتمثل بقاعدة التوافق المتبعة في معظم المنظمات الاقليمية الافريقية، فأي قرار يراد اتخاذه سيواجه صعوبة التوافق عليه، ولا زالت

الدول متمسكة بمصالحها الوطنية، فيعد هذا الأمر عائقاً أمام العمل المشترك وفق مبديء المصالح المشتركة الجماعية، في الوقت نفسه، يعد الانضمام المتعدد من قبل الدول الافريقية للمنظمات الاقليمية كمحدد آخر يلقي بظلاله على عملية التكامل، نتيجة لتعدد أهداف وسياسات وإمكانيات هذه المنظمات والدول المنضوية لها. ومن جهة أخرى، هناك بعض المشاكل في وسائل وآليات تنفيذ عملية التكامل في المنظمات الاقليمية، فالملاحظ أنه يوجد عوائق في عمل هذه المؤسسات، سواء على مستوى تنظيمها وطبيعتها أم على مستوى التمويل، فضلاً عن الاعلان والسعي نحو تنفيذ مشروعات كبيرة لا تتناسب مع حجم امكانيات هذه المنظمات.

ثانياً: المحددات الاقتصادية

تتمثل المحددات الاقتصادية التي تواجه عملية التكامل الاقليمي الافريقي وفقاً للنقاط التالية:

١ـ عدم ملائمة المنهج التكاملي المتبع

إن النموذج المتبع في التكامل في أغلب التنظيمات الاقتصادية في القارة الافريقية، يشابه إلى حدٍ بعيد النموذج الأوروبي الذي يقوم على أساس (دعه يعمل دعه يمر)، هذا النموذج يشدد على ضرورة تحرير التجارة بين دول الاقليم، وهو يلائم الوحدات السياسية الصناعية ذات البنية التحتية والمؤسسية وهياكل الانتاج التكاملية، لكنه يؤدي إلى ظهور مشاكل عدة للتنظيمات الاقتصادية للدول النامية، التي تعاني من ضعف في مجالات عدة، لعل أبرزها مشكلتا الاتصالات والنقل[٤٣]، فضلاً عن المستويات المنخفضة في الابتكار التكنولوجي والاستثمار، إذ أن مزايا هذه العوامل ضعيفة، فأحد متطلبات عصر العولمة ينبغي أن تكون التكاليف الاجتماعية المحلية (السياسية، والاقتصادية) المتعلقة بالتكيف الهيكلي ضخمة[٤٤].

أدى مدخل عدم ملائمة نموذج التكامل إلى عدم تكامل الأسواق، لأسباب عدة، منها: وجود قطاع كبير غير تجاري، وقطاع آخر كبير لانتاج الصادرات الأولية تصدر إلى الأسواق الخارجية، ولا يكفي خفض الرسوم لجلب الطلب الاقليمي عليها، ما ترتب على ذلك سوء توزيع منافع التكامل، إذ تذهب معظمها إلى الدول الأكثر قدرة على المنافسة، بالمقابل أدى ارتفاع الرسوم الجمركية الخارجية إلى تحويل التجارة، الأمر الذي أدى إلى

اغلاق الدول الأضعف لبعض من منشآتها الانتاجية، وانخفاض الدخل فيها، مقترناً بحدوث خسائر في ايراداتها من الرسوم الجمركية(٤٥).

من جانب آخر، تعاني بعض مناطق القارة الافريقية من المشاكل، التي قد تكون عائقاً أمام عملية التكامل، لأن الدول في هذه الحالة يكون اهتمامها الأول بتلك المشكلات، ومن هذه المشكلات هي انتشار ظاهرة الجفاف في بعض مناطق القارة الأفريقية أحياناً، ومنها منطقة شرق أفريقيا، الأمر الذي يسبب بحدوث مشاكل اقتصادية وأمنية، كالجفاف الذي ضرب جنوب الصومال بين عامي ٢٠١٠-٢٠١١، إذ هذا البلد يعاني أصلاً من نزاع أهلي مستمر منذ أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، ومما زاد من شدة النزاع هو الظروف البيئية الصعبة التي تسببت بتقليص الأراضي الخضراء وتصحرها، تالياً، استغل هذا الأمر من قبل الجماعات المسلحة لغرض فرض نفوذها ووجودها على ما تبقى منها بالقوة(٤٦).

٢ـ مشكلة تكلفة الاستهلاك

توجد مشكلة تحويل التجارة داخل التكتلات، التي تتمثل أولوياتها بتعزيز العلاقات التجارية، إذ يتم استيراد منتجات وسلع بين دول داخل الاتحاد الافريقي بتكلفة تفوق قيمة الاستيراد من خارج دول الاتحاد، على هذا الأساس تقوم الدول الاعضاء بالاحتفاظ بأسواقها المحلية لجلب الواردات، في محاولة منها للحصول على المكاسب الصافية للتكامل، التي تتمثل في ايجاد التجارة وتعزيزها، هذه المشكلة تزداد في الحدة عند انشاء الاتحاد الجمركي، وعند فرض تعريفة جمركية عالية القيمة على السلع الخارجية، ويكون الهدف من ذلك حماية المنتجات الوطنية المشابهة، وللخلاص من ذلك هو بتفعيل في المنطقة التجارية الحرة، عبر رفع كفاءة عوامل الانتاج في الصناعات المعنية، الأمر الذي يسهم في تخفيض تكلفة الانتاج، تالياً ستتمكن هذه الصناعات من منافسة المنتجات الخارجية، وستكون في النهاية التجارة في السلع خالقة لها وليس محولة لها إلى حدٍ بعيد(٤٧).

لاسيما أن هناك منافسة شديدة بين دولٍ فاعلة في النظام السياسي الدولي على سوق القارة الافريقية، كالولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند، فالأولى وضعت قانون (النمو والفرص في أفريقيا) لتطوير علاقاتها الاقتصادية مع دول القارة، أما الصين قامت بإلغاء مجموعة من ديونها المستحقة على (٣١) دولة افريقية وبقيمة (١.٢) مليار دولار،

وأعفت بعض المنتجات الافريقية من الرسوم الجمركية للدخول إلى السوق الصينية، لذا أصبحت الصين تمثل الشريك التجاري والمستثمر الأول في عام ٢٠١٣، تليها الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تشير الاحصائيات أن حجم التبادل التجاري بين الصين والقارة الافريقية وصل إلى (٢٠٠) مليار دولار بين عامي ٢٠١٣-٢٠١٤، وبهذا الرقم قد تجاوز حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والقارة الافريقية بنحو الضعفين، وهناك الكثير من الشركات الصينية تعمل في قطاعات افريقية مختلفة، وهي أكثر بكثير من الشركات الهندية العاملة هناك، وهذا ما تتحسس منه الهند كثيراً نتيجة للتنافس الشديد بين الهند والصين على الاستثمارات وموارد الطاقة في القارة الافريقية(٤٨).

٣ـ تأثير الفساد وشبكات المصالح في عملية التكامل.

ينتشر الفساد في الدول الفقيرة، ويساعد على ذلك ملائمة واقعها السياسي والاجتماعي وبيئتها، إذ للفساد نتائج خطيرة على الدولة والمجتمع ومنظومة القيم والسلوكيات، فالفساد يعطل المؤسسات والقانون والتنمية ويحدد التطور، يوجد الفساد الاقتصادي كنتيجة طبيعية عندما ينتشر الفساد السياسي وغياب العمل المؤسسي. هذا الأمر له انعكاسات سلبية على مساعي التكامل الاقليمي الافريقي، بسبب أن التحركات والمبادلات النقدية وتواصل الافراد بين الدول الاعضاء أكثر أهمية من تبادل السلع، والتجارة في المنتجات المحلية أقل أهمية من تجارة العبور (الترانزيت) واعادة التصدير، وتعد التجارة مع الدول الخارجية كمصدر رئيس للضرائب، لكن ذلك يكون في مصلحة فئة معينة من الاقتصاديين الرسميين، هذه الفئة غالباً ما تسيطر على المنظمات الاقتصادية الاقليمية، وبالتالي يقومون بمعارضة وعرقلة القيام في استثمارات حقيقية في الانتاج المحلي، التي تتكون نتائجها الايجابية في المدى البعيد على الدول الاعضاء وتخدم مؤسسات التكامل، وهؤلاء يعطون الأولوية للتجارة مع دول العالم المختلفة، وهذه الفئة تضم: (تجار الأغذية والمنتجات الزراعية؛ المستوردين المحليين؛ كبار الاداريين في مؤسسات الدولة والبنوك؛ المستفيدين من التجارة الموازية العابرة للحدود)(٤٩).

يكون العامل الاقتصادي الركن الأساس لأي عملية تكامل اقليمية، لكن في القارة الافريقية، هذه العملية تواجه بعض العوائق الاقتصادية التي تحول دون تطبيقها، فالدول

الافريقية وعند انشائها مؤسسات التكامل اقتبست التجربة الأوروبية، التي تقوم على أساس توحيد النظام الجمركي وتحرير التجارة، ويبدو هذا النموذج لا يصلح في القارة الافريقية بشكله المقتبس، بسبب التباين الحاد في مستويات النمو في الدول الافريقية، و التفاوت الشديد في الدخل بين فئات المجتمع الواحد داخل الدولة، وإذا ما طبق هذا النموذج سينفع دولاً على حساب دول أخرى. في الوقت نفسه، تواجه عملية التكامل ارتفاع تكلفة الانتاج المحلي داخل الدول الافريقية، ما يجعل المنتجات الخارجية هي الرائجة في السوق الافريقية، ويحافظ على استمرارية هذه العوامل شبكة المصالح والفساد لبعض الفئات المنتشرة في الدول الافريقية، التي من مصلحتها أن يبقى الوضع كما هو.

الخاتمة:

بعد التتبع والبحث في موضوع التكامل بالقارة الافريقية، تسري هذه العملية بخطى بطيئة، نظراً لوجود الكثير من المحددات التي تعترض اتمام التكامل في المستويات كافة (السياسية والأمنية والاقتصادية)، إذ لا بد من العمل بموجب سياسات عدة، وعلى الأصعدة كافة، لذا تم التوصل إلى **النتائج** الآتية:

١- ينبغي تحقيق الدعم الكافي لعملية التكامل الاقليمي الافريقي من قبل الدول الافريقية، وتحقيق الاستقرار والتعايش السلمي سواء المحلي أم الاقليمي، فضلاً عن توفير البنى المؤسسية الضرورية وإعطائها الصلاحيات اللازمة لتحقيق المصلحة المشتركة، ودعم المؤسسات الحالية من خلال منحها دورها الحقيقي، فهذه الخطوة ستكون مُمهدة إلى ايجاد مؤسسات تكاملية جديدة تحقق الأهداف التكاملية الموضوعة.

٢- العمل وفقاً لمبديء المنافع المشتركة، إذ يجب أن تعود عملية التكامل بالنفع على جميع الدول المنضوية لها، عبر بناء سياسات اقتصادية تنموية، وبواسطة أجهزة التكامل، وسيكون وقع ذلك بإيجاد علاقات بينية (للدول الافريقية)، تقوم على أساس تعاوني وليس صراعي، الأمر الذي يعجل بدفع التكامل الاقليمي الافريقي نحو الأمام.

٣- إن حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي في دول افريقية عدة تؤثر سلباً في عملية التكامل بينها، ناهيك عن الصراعات البينية للدول في القارة

الافريقية، وتمسك هذه الدول بممارسة سيادتها المطلقة في جميع المستويات، والعمل وفقاً لقاعدة الاجماع في اتخاذ القرارات، فهذا الأمر ربما يمنع من اصدار قرارات تدعم التكامل والتنسيق وتحقيق المصلحة العامة لشعوب القارة، فضلاً عن عدم اشراك الفئات الشعبية في مؤسسات التكامل، إذ دور هذه الفئات الاجتماعية يكاد أن يكون معدوماً.

٤- يعد الانضمام المتعدد من قبل الدول إلى منظمات اقليمية افريقية عدة أحد معوقات التكامل، نظراً لتعارض أهداف وسياسات هذه المنظمات، مما يؤدي إلى تشتت الجهود والسياسات التكاملية وفوضويتها، فضلاً عدم صلاحية النموذج المتبع في التكامل الافريقي، الذي يقوم على أساس تحرير التجارة وتوحيد النظام الجمركي، فهناك تباين شديد في نسب نمو اقتصاديات الدول الافريقية، وتباين في مستوى الدخل للافراد في هذه الدول، فإذا ما طبق هذا النموذج سيكون مردوده ايجابياً لبعض الدول على حساب دولٍ أخرى، ما ينبغي إجراء تحسينات على هذا النموذج، عبر دعم الدول الضعيفة.

هوامش البحث

(*) التكامل: هو ايجاد واستبقاء أنماط كثيفة ومتنوعة للعلاقات بين دول معينة، وقد تكون هذه الانماط اقتصادية في طابعها أو اجتماعية أو سياسية، لكن أن جميع تعاريف التكامل السياسي تفترض ضمنياً وجود مستويات من التكامل الاجتماعي والاقتصادي، عليه ينبغي فهم التكامل على أساس أنه ينطلق من قرارات سياسية رسمية يصاحبها تدفقات اقتصادية واجتماعية وثقافية غير رسمية. فيونا بتلر، الإقليمية والتكامل، من كتاب: (جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية)، تعريب: مركز الخليج للابحاث، مركز الخليج للابحاث، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٤، ص٨٥٤.

(١) عبد السلام نوير ومحمد عاشور، التكامل الاقليمي في افريقيا (دراسة نظرية ميدانية)، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٨١.

(٢) محمد عاشور، التكامل الاقليمي في افريقيا (الضرورات والمعوقات)، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٦١.

(٣) محمد هيبة علي أحطية، دور مجلس السلم والأمن الافريقي في حل النزعات وتسويتها في أفريقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، العدد(٣)، دمشق، ٢٠١١، ص٦٣٠.

(٤) فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الافريقي من التكامل الاقليمي إلى العولمة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١، ص٨٦.

(٥) محمد عاشور، التكامل الاقليمي في افريقيا (الضرورات والمعوقات)، مصدر سبق ذكره، ص٦٢.

(٦) المادة (٤)، القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي.

(٧) شيخنا محمد لفقيه، موريتانيا واتفاق دكار التوافقي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(٣٦٥)، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٥٧.

(*) الاتحاد الافريقي: شهدت القارة الافريقية منذ نهاية العقد الاخير من القرن العشرين تزايداً في حدة النزاعات المسلحة في العديد من الدول، واتخاذها ابعاداً خطيرة على الامن والاستقرار في القارة، مما اثر سلباً على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، تالياً، سعى القادة الافارقة منذ بدايات القرن الحادي والعشرون وتحديداً في عام ٢٠٠٢ إلى الاعلان عن تأسيس تنظيم افريقي جديد عرف باسم (الاتحاد الافريقي)، ذلك من أجل مواكبة التطورات التي حدثت على الصعيد الدولي، فضلاً عن تحقيق السلم والأمن والاستقرار فيما بين الدول والشعوب الافريقية، ومن ثم تحقيق الوحدة والتكامل الافريقي على صعيد القارة ككل، هذا الاتحاد اتى كبديل عن منظمة الوحدة الافريقية، ويضم في عضويته معظم دول القارة الافريقية.

حدد القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي في المادة الخامسة على انه يتكون من الاجهزة الآتية: (مؤتمر الاتحاد؛ المجلس التنفيذي؛ برلمان عموم افريقيا؛ محكمة العدل؛ لجنة الممثلين الدائمين؛ اللجان الفنية المتخصصة؛ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛ المؤسسات المالية؛ أي اجهزة أخرى يتم انشاؤها

عن طريق المؤتمر)، لذا تم انشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي في وقت لاحق عبر بروتوكول خاص به في قمة (ديربان) بجنوب افريقيا في تموز ٢٠٠٢. ينظر: د. المختار الكرفاع ، فكرة الوحدة الافريقية، مجلة الجامعة ، جامعة الزاوية، العدد (١٥)، ليبيا ، ٢٠١٣، ص١٥؛ د. مهند النداوي، الاتحاد الافريقي وتسوية المنازعات، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة، ٢٠١٥، ص٥؛ المادة (٥)، القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي.

(٨) للمزيد ينظر: محمد هيبة علي أحطيبة، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣٥-٦٣٧.

(٩) المصدر نفسه، ص ٦٣٥.

(١٠) تيمو سميت، الاتجاهات العالمية في عمليات السلام، من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي)، تعريب: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧، ص ٢١٩.

(١١) جير فان دير لين وتيمو سميت، من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي)، تعريب: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧، ص٢٢٩-٢٣٠.

(١٢) خالد مفتاح احمد الطاهر الشريف، جدلية العلاقة بين الاتحاد الافريقي والعولمة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٩، ص١١٠.

(١٣) حمدي عبد الرحمن حسن، رؤية وحدوية مغايرة للعرب والأفارقة، (أفرابيا علي مزروعي)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(٤٥٣)، بيروت، ٢٠١٦، ص٢٢.

(١٤) محمد محمود الامام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤، ص٢١٩.

(١٥) ينظر: المادة (١٩) ، القانون التاسيسي للاتحاد الافريقي؛ د. خيري عبد الرزاق، الاتحاد الافريقي (النشأة- الهيكلية- التحديات)، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، العدد(٩٢)، بغداد، ٢٠٠٧، ص٥٢؛ د. محمد المذوب، التنظيم الدولي (النظرية العامة والمنظمات العالمية والاقليمية والمتخصصة)، ط٨ ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت، ٢٠٠٦، ص٤٧٠.

(١٦) د. مهند النداوي، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

(١٧) ابراهيم السوري، المجتمع المدني في اطار العلاقات العربية الافريقية، من كتاب: (المجتمع المدني ودوره في التكامل الافريقي)، مركز البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٩٠.

(١٨) د. مهند النداوي، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

(١٩) لحسن الحسناوي، الهند في أفريقيا (البحث عن موطئ قدم)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(٤٥٣)، بيروت، ٢٠١٦، ص١٠١.

(٢٠) محمد محمود الامام، مصدر سبق ذكره، ص٢١٧.

(٢١) د. ايهاب عبد الله عباس، أثر السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا (الكوميسا) في عملية التنمية في السودان، مجلة جامعة شندي، جامعة شندي، العدد(١١)، السودان، ٢٠١١، ص١٩٥.

(٢٢) فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الافريقي (قضايا التكامل والتنمية)، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٦١.

(٢٣) د. مهند النداوي، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

(٢٤) د. ايهاب عبد الله عباس، مصدر سبق ذكره، ص٢٠١.

(*) التجمعات الافريقية الفرعية: هناك منظمات افريقية عدة منضوية تحت لوائها بعض دول القارة، وهناك دولاً منظمة إلى أكثر من تجمع، هذه التجمعات من أبرزها هي:

١- اللجنة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، تأسست عام ١٩٧٥ وضمت (١٦) دولة.

٢- اتحاد المغرب العربي، تأسس عام ١٩٨٩ ويضم خمس دول.

٣- تجمع التنسيق الانمائي لجنوب افريقيا، تأسس عام ١٩٨٠، ويضم تسع دول.

٤- السوق المشتركة لافريقيا الشرقية والجنوبية، تأسست عام ١٩٩٤، وتضم (٢٣) دولة.

٥- تجمع الساحل والصحراء، تأسس عام ١٩٩٨، ويضم (٢٤) دولة.

للمزيد من التفاصيل ينظر: فيونا بتلر، مصدر سبق ذكره، ص٨٦٦-٨٦٩؛ طارق عادل الشيخ، التجمعات الافريقية (مقومات النجاح ومعوقات التكامل)، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد(١٦٩)، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٢٥.

(٢٥) محمد محمود الامام، مصدر سبق ذكره، ص٢١٥-٢١٦.

(٢٦) محسن احمد محمود الخضيري، التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٨٠، ص٢٨.

(٢٧) د. محمد متولي، الجغرافية السياسية، مطبعة المعهد العلمي للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٥٨، ص٧٠.

(٢٨) بشير الكوت، المنظمات الاقليمية الفرعية في افريقيا (دراسة لأبرز المنظمات)، المركز العالمي للدراسات وابحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، ٢٠٠٨، ص٤٦٣.

(٢٩) فيونا بتلر، مصدر سبق ذكره، ص٨٦٦.

(٣٠) د. مهند النداوي، مصدر سبق ذكره، ص٩.

(٣١) محمود ابو العينين، التقرير الاستراتيجي الافريقي (٢٠٠٧ -٢٠٠٨)، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٤٦٣.

(٣٢) مالين موبيورك، استكشاف الصلة بين المناخ والنزاع (حالة شرق أفريقيا)، من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي)، تعريب: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧، ص٣٥٥.

(٣٣) حمدي عبد الرحمن، المجتمع المدني والتكامل في افريقيا (رؤية من الشمال الافريقي)، من كتاب: (المجتمع المدني ودوره في التكامل الافريقي)، مركز البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٤٤.

(٣٤) المادة (٤)، القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي.

(٣٥) محمود أبو العينين، التقرير الاستراتيجي الافريقي (٢٠٠٩ – ٢٠١٠)، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، ٢٠١٠، ص١٢٦.

(٣٦) د. ايهاب عبد الله عباس، مصدر سبق ذكره، ص١٩٥.

(٣٧) رجب عمر عبد السلام العاتي، دور المنظمات الإقليمية الأفريقية في تسوية النزاعات (دراسة حالة النزاع في الصومال)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، القاهرة، ٢٠١١-٢٠١٢، ص٦.

(٣٨) محمد عاشور، التكامل الاقليمي في افريقيا (الضرورات والمعوقات)، مصدر سبق ذكره،، ص٤٥.

(٣٩) د. علي يوسف الشكري، المنظمات الدولية، مكتبة دار السلام القانونية، ط١٠، النجف الأشرف، ٢٠١٩، ص٤٠١.

(٤٠) محمد محمود الامام، مصدر سبق ذكره، ص٢١.

(٤١) د. ايهاب عبد الله عباس، مصدر سبق ذكره، ص١٩٤.

(٤٢) محمد عاشور، التكامل الاقليمي في افريقيا (الضرورات والمعوقات)، مصدر سبق ذكره، ص٣١.

(٤٣) المصدر نفسه، ص٤٧.

(٤٤) فيونا بتلر، مصدر سبق ذكره، ص٨٦٨.

(٤٥) محمد محمود الامام، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٥.

(٤٦) مايكل برزوسكا، الكوارث المرتبطة بالطقس والنزاعات العنيفة، من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي)، تعريب: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧، ص٣٧١.

(٤٧) فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الافريقي من التكامل الاقليمي إلى العولمة، مصدر سبق ذكره، ص٧٨.

(٤٨) لحسن الحسناوي، مصدر سق ذكره، ص١١٥-١١٦.

(٤٩) عبد السلام نوير ومحمد عاشور، التكامل الاقليمي في افريقيا (دراسة نظرية ميدانية)، مصدر سبق ذكره، ص٦٥.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب العربية والمعربة

١- ابراهيم السوري، المجتمع المدني في اطار العلاقات العربية الافريقية، من كتاب: (المجتمع المدني ودوره في التكامل الافريقي)، مركز البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، ٢٠٠٤.

٢- بشير الكوت، المنظمات الاقليمية الفرعية في افريقيا (دراسة لأبرز المنظمات)، المركز العالمي للدراسات وابحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، ٢٠٠٨.

٣- تيمو سميت، الاتجاهات العالمية في عمليات السلام، من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي)، تعريب: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧.

٤- جير فان دير لين وتيمو سميت، من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي)، تعريب: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧.

٥- حمدي عبد الرحمن، المجتمع المدني والتكامل في افريقيا (رؤية من الشمال الافريقي)، من كتاب: (المجتمع المدني ودوره في التكامل الافريقي)، مركز البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، ٢٠٠٤.

٦- د. علي يوسف الشكري، المنظمات الدولية، مكتبة دار السلام القانونية، ط١٠، النجف الأشرف، ٢٠١٩.

٧- د. محمد المحذوب، التنظيم الدولي (النظرية العامة والمنظمات العالمية والاقليمية والمتخصصة)، ط٨ ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٦.

٨- د. محمد متولي، الجغرافية السياسية، مطبعة المعهد العلمي للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٥٨.

٩- د. مهند النداوي، الاتحاد الافريقي وتسوية المنازعات، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة، ٢٠١٥.

١٠- عبد السلام نوير ومحمد عاشور، التكامل الاقليمي في افريقيا (دراسة نظرية ميدانية)، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، ٢٠٠٧

١١- فرج عبد الفتاح فرج، الاقتصاد الافريقي (قضايا التكامل والتنمية)، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧.

١٢-_____، الاقتصاد الافريقي من التكامل الاقليمي إلى العولمة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١.

١٣- فيونا بتلر، الإقليمية والتكامل، من كتاب: (جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية)، تعريب: مركز الخليج للابحاث، مركز الخليج للابحاث، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٤.

١٤- مالين موبيورك، استكشاف الصلة بين المناخ والنزاع (حالة شرق أفريقيا)، من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي)، تعريب: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧.

١٥- مايكل برزوسكا، الكوارث المرتبطة بالطقس والنزاعات العنيفة، من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي)، تعريب: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧.

١٦- محمد عاشور، التكامل الاقليمي في افريقيا (الضرورات والمعوقات)، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، ٢٠٠٧.

١٧- محمد محمود الامام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

١٨- نان تيان وآخرون، التطورات العالمية في الإنفاق العسكري، من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي)، تعريب: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام ومركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٧.

ثانياً: البحوث والدراسات

١- حمدي عبد الرحمن حسن، رؤية وحدوية مغايرة للعرب والأفارقة، (أفرابيا علي مزروعي)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(٤٥٣)، بيروت، ٢٠١٦.

٢- د. المختار الكرفاع ، فكرة الوحدة الافريقية، مجلة الجامعة ، جامعة الزاوية، العدد (١٥)، ليبيا ، ٢٠١٣.

٣- د. ايهاب عبد الله عباس، أثر السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا (الكوميسا) في عملية التنمية في السودان، مجلة جامعة شندي، جامعة شندي، العدد(١١)، السودان، ٢٠١١.

٤- د. خيري عبد الرزاق، الاتحاد الافريقي (النشأة- الهيكلية- التحديات)، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، العدد(٩٢)، بغداد، ٢٠٠٧.

٥- شيخنا محمد لفقيه، موريتانيا واتفاق دكار التوافقي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(٣٦٥)، بيروت، ٢٠٠٩.

٦- لحسن الحسناوي، الهند في أفريقيا (البحث عن موطئ قدم)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(٤٥٣)، بيروت، ٢٠١٦.

٧- محمد هيبة علي أحطيبة، دور مجلس السلم والأمن الافريقي في حل النزعات وتسويتها في أفريقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، العدد(٣)، دمشق، ٢٠١١.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح

١- خالد مفتاح احمد الطاهر الشريف، جدلية العلاقة بين الاتحاد الافريقي والعولمة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٩.

٢- رجب عمر عبد السلام العاتي، دور المنظمات الإقليمية الأفريقية في تسوية النزاعات (دراسة حالة النزاع في الصومال)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، القاهرة، ٢٠١١-٢٠١٢.

٣- محسن احمد محمود الخضيري، التكامل الاقتصادي بين مصر والسودان، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٨٠.

رابعاً: التقارير

١- محمود ابو العينين، التقرير الاستراتيجي الافريقي (٢٠٠٧ -٢٠٠٨)، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، ٢٠٠٨.

٢- _____، التقرير الاستراتيجي الافريقي (٢٠٠٩ – ٢٠١٠)، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، ٢٠١٠.

خامساً: المواثيق

١- القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي.